

مديراً جديداً لإدارة التفتيش وآخر للقوى البشرية تقلات في «الداخلية» شملت قائدي شرطة ريف دمشق وحمص وعدد كبير من معاونين

الوطن

أصدر وزير الداخلية اللواء محمد رحمون قراراً تضمن تقلات لعدد كبير من الضباط برتب مختلفة من مكان إلى آخر شملت تغيير قادة شرطة وعدد من معاونين إضافة إلى تعيين عدد من الضباط برتبة عميد وعقيد رؤساء فروع وأقسام في إدارات الوزارة.

وجاء في القرار تسمية اللواء محمد الفاعوري قائداً لشرطة حمص بعدما كان يشغل منصب مدير إدارة التفتيش في الوزارة كما تمت تسمية اللواء نزار محمد حسن قائداً لشرطة ريف دمشق بعدما كان يشغل المنصب ذاته في دير الزور، كما تم تكليف العميد بلال محمود بقيادة شرطة دير الزور وتعيين موسى الجاسم معاون قائد شرطة وتكليفه في القيادة.

ونص القرار على تعيين اللواء علي محمد محمد مديراً لإدارة القوى البشرية، كما تم تعيين العميد محمد الزعبي مديراً لإدارة التفتيش.

كما تم القرار على تعيين عدد من المعاهد معاونين لقادة شرطة ومنهم العميد جمال محمد صبحي وياسر خزام معاوني لقائد شرطة حمص ونضال المصري ومحمد نذير بلال معاوني لقائد شرطة حماة وأحمد شامية معاون لقائد شرطة دمشق والعميد زهير الشلبي معاون لقائد شرطة القنيطرة ومحمد حسن موسى معاون قائد شرطة في دير الزور وضرار مجرم الدندل وأمين حليلة معاوني لقيادة شرطة درعا ونضال إسماعيل محسن ومحمد علي شبيحة معاوني لقائد شرطة إدلب.

كما تم تعيين العميد عبد الرحمن عبد الرحمن مديراً لإدارة المعلوماتية إضافة إلى تعيين العقيد لؤي نعيم الشاليش رئيساً لفرع مكافحة جريمة المعلوماتية في إدارة الأمن الجنائي وشمل القرار الكثير من التقلات لعدد كبير من الضباط برتب مختلفة.



فريق لدراسة واقع ١١٢ مدرسة في قري إدلب مدير تربية إدلب لـ«الوطن»: استقبلنا كل الطلاب والكادر التدريسي الذين خرجوا من المعابر وسجلناهم في المدارس

محمد منار حميجو

أعلن مدير تربية إدلب عبد الحميد المعمر إرسال فريق هندسي أمس إلى مدينة الهبيط وخان شيخون والتمتعة لدراسة واقع المدارس والبدء في أعمال الصيانة، مؤكداً أن عدد المدارس في القرى ٢٣٢ التي تم تحريرها نحو ١١٢ مدرسة إلا أنه لن يتم ترميم كل المدارس بل مدرسة واحدة فقط في كل قرية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح أنه تم رصد في نهاية العام نحو ملياري ليرة لترميم المدارس، مؤكداً أن بند إعادة الإعمار مفتوح بين التربية ووزارة الإدارة المحلية.

وكشف المعمر عن المشاركة بتأهيل مدرستين في مدينة خان شيخون بكلفة ١١٢ مليون ليرة بلغت نسبة الإنجاز ٧٥ بالمئة، لافتاً إلى أنه تم تأهيل ٩ مدارس في ريف المدينة.

وفيما يتعلق بواقع الطلاب في المحافظة أكد أن معظم الطلاب والكادر التعليمي نزحوا من مناطقهم الساخنة إلى المناطق الحضرية وفتحوا مدارسهم في تلك المناطق باستقبال التلاميذ مباشرة إضافة إلى أنه تم التعميم أيضاً لكل المجتمعات التربوية داخل المحافظة باستقبال التلاميذ من مناطقهم الساخنة ووضع أنفسهم تحت تصرف هذه التجمعات.

وأضاف المعمر: أما بالنسبة لمن نزح خارج المحافظة يتم استقبال الطلاب والمدرسين وفق موافقات وزارية مأخوذة مسبقاً، كاشفاً عن استقبال طلاب المرحلة الثانوية الانتقالية واعتماد امتحانات الفصل الثاني درجة نهائية للنجاح ولو لم يتقدموا لامتحانات الفصل الأول باعتبار أن هناك طلاباً تم منحهم من المسجلين التسجيل في المدارس لأنهم تقدموا إلى امتحانات شهادة التعليم الأساسي في حماة.

ولفت المعمر إلى أن هناك ٢٠٠ ألف طالب تعليم أساسي و٦٥٠٠ طالب في المرحلة الثانوية و١٩٤ طالباً مهنيّاً داخل المحافظة، مشيراً إلى أن عدد المدرسين في المحافظة ٨٨٠٠ معلم.

وفيما يتعلق بموضوع المناهج أكد المعمر أن هناك

حالات استقالات في السويداء بسبب الغلاء تربية السويداء: معظم الاستقالات لمن تجاوزت مدة خدمته ٢٥ سنة ولدينا كوادر كافية

السويداء - عبيد صيموعة

باتت ظاهرة تقديم الاستقالات من العمل الوظيفي واقعاً ملموساً في الدوائر الحكومية في السويداء لمن تجاوزت مدة خدمته الوظيفية ثلاثة أرباع سنوات الخدمة أو ممن قارب على عمر التقاعد ولعل أعلاها كانت في القطاع التربوي الذي تجاوزت ضمنه عدد الاستقالات من العمل ٢٤٠ استقالة خلال عام ٢٠١٩.

وإعداد عدد كبير من العاملين في القطاع التربوي ممن التقطهم «الوطن» أسباب تقديم استقالاتهم إلى الأوضاع الاقتصادية وغلاء سبل المعيشة وعدم تحقيق الراتب حالة الاستقرار المعيشي مع الالتزامات المادية الكبيرة المطلوبة خاصة مع وجود أبناء لهم في الجامعات واضطرابهم إلى تأمين مبالغ تتجاوز الـ ١٠٠ ألف في الشهر لن لديه أكثر من طلب في الجامعات مع عجز الراتب عن تأمين أبسط متطلبات الحياة المعيشية من مأكول وملبس وطبابة الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن طرق أخرى بأعمال إضافية لسد العجز في المصاريف.

وفي جولة لـ«الوطن» على عدد من دوائر القطاع العام والمؤسسات الحكومية تبين وبشكل واضح تقدم الكثير من العاملين ضمنها استقالاتهم والتوجه لعمل يحقق مدخولاً إضافياً حيث أشار بعض العاملين أن تقديم الاستقالة يأتي من عدم قدرتهم على ممارسة أي عمل بجانب الوظيفة نظراً لخصوصية وظائفهم التي تمنح قياهم بأعمال أخرى جنبا إلى جنب مع الوظيفة وعلى سبيل المثال وليس الحصر العاملون في قطاع الرقابة والتفتيش وكذلك الأمر الذي

قرار بتمديد فترة قبض رواتب المعلمين إلى سنة



الطلاب لتسجيلهم في الامتحانات، مؤكداً أن دائرة الامتحانات ستستقبلهم في ساعات النهار والليل. وأوضح المعمر أنه يتم حالياً تجهيز مراكز الإيواء في حماة بالتعاون مع الجمعيات استعداداً لاستقبال الطلاب الراغبين في التقدم لامتحانات الشهادة الثانوية والتعليم الأساسي.

وكشف المعمر عن إصدار تعميم من رئيس مجلس الوزراء تضمن تمديد فترة استلام رواتب المعلمين إلى سنة بعدما كانت ستة أشهر باعتبار أنه كان هناك معاناة في صعوبة وصول المعلم إلى حماة لقبض راتبه خلال الفترة المحددة وبموجب هذا القرار أصبح المعلم بإمكانه قبض راتبه خلال العام، معتبراً أن ذلك سهل على المعلمين قبض راتبهم.

انخفاض الاستهلاك وارتفاع التهريب

سوق اللحوم.. دجاج فرنسي كلحم خروف والديك الرومي كلحم جدي ونتر اللحم للدراويش

عبد المنعم مسعود

طالب شبيقة دمشق في جمعية اللحامين بدمشق رئيس الجمعية ببيان الأسباب التي تمنعهم من العودة إلى سوقهم في الزبلطاني.

وبيّنوا خلال اجتماعهم برئيس الجمعية أن واقعهم الحالي مزر وأن الحل يكون بسماع محافظة دمشق لهم بالعودة إلى سوقهم الذي خرجوا منه أثناء الأزمة والواقع بجانب مديريّة النقل في الزبلطاني مؤكداً أنهم على استعداد لتزويد محالهم على نفقتهم القديمة على أن تقوم المحافظة بتخديم السوق ومبيّن أن وجودهم سابقاً كان في منطقة باب مصلى وأن المحافظة قامت بنقلهم كعالية إلى جانب سوق الزبلطاني وأنهم لا يمانعون مستقبلاً نقلهم إلى مكان آخر وأنهم مستعدون لتوثيق ذلك عند الكاتب بالعدل وموضحين أن السوق ليس خاصاً بهم فقط بل هناك باعة جملة للأسماك وللخروف أيضاً.

رئيس جمعية اللحامين بدمشق إدموند قطيش أوضح في الاجتماع أن الجمعية خاطبت المحافظة أكثر من مرة إلا إنه في كل مرة وآخرها بداية الأسبوع الماضي لا يوجد جواب. وأشار قطيش أنه وبعد عودة بقية المؤسسات في المنطقة مثل المسالخ المركزي القديم وغيرها يجب إعادة السوق الذي يتكون من ١٦٠ محلاً وكل محل من هذه المحال تعتنش من ورائه أكثر من خمس أسر مضيفاً أن أصحاب هذه المحال مشتتون في العاصمة حالياً ويدفعون إجراءات محالهم بمبالغ تتراوح بين ٧٥ إلى ١٠٠ ألف ليرة شهرياً.

ولفت قطيش إلى أن عودة السوق تعني أولاً استعادة



قطيش: سعر كيلوغرام الخروف ٤ دولارات ويهرب ١٢ دولاراً!

في الأسواق سواء لتلبية العرض أم الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار وتذبذب سعر الصرف مضيئاً إن ما يتم ذبحه من خراف في دمشق لا يتجاوز ٤٠٠ خروف.

وأضاف قطيش إن عدد ما يذبح من عجول لا يتجاوز ٤٠ عجلًا مبيّن أن سعر كيلوغرام العجل الحي يكاد يناهز ٣ آلاف ليرة وأن سعر شحرات العجل وصل إلى ٨٥٠٠ ليرة للكيلوغرام.

ووفقاً لقطيش فإن السورية للتجارة لم تعد تباع لحوم الخراف في صالاتها ويقتصر البيع عندها على لحم العجل المفروم.

وحول وجود لحم مفروم في الأسواق بأسعار زهيدة كشف قطيش أن ما يتم بيعه عند بعض اللحامين من لحم مفروم بسعر ٢٥٠٠ ليرة ما هو إلا أميات الفروج والدجاج المنسّق أو ما يسمى أيضاً الدجاج الفرنسي ولون لحمه أحمر لا يختلف عن اللحوم الحمراء ويتم فرمه وبيعه على هذا الأساس مبيّن أن بعض اللحامين يبيع لحم الديك الرومي على أساس أنه لحم جدي وبسعر ٦ آلاف ليرة للكيلوغرام.

وطرحت موضوع نتر اللحم والإشكالات التي يسببها نتيجة بيعه وأوضح اللحامون أن وجود نتر اللحم حالة طبيعية عند أي لحام فحجم هذا النتر يصل إلى ٦٠ كيلوغراماً في العجل وزهارة ٥ كيلوغرامات في الخروف لذلك فإن بعض اللحامين يقومون بفرم نتر اللحم وبيعه بأسعار زهيدة للدراويش وأن هذا النتر إذا ما شاهده المستهلك قبل عملية الفرغ فلن يشتريه علماً أن التكوين يمنع وجوده عند أي لحام وأوضح بعضهم أن بعض المطاعم تستخدم النتر في إعداد الكباب.

يتم بيعها عند التهريب بسعر ١٢ دولاراً للكيلوغرام لذلك فإن السعر مفرس سواء للبري الذي يبيع بضعف الثمن أو للتاجر.

ووفقاً لقطيش فإن كيلوغرام الخروف المجزوم من الدهن في دمشق قد وصل إلى ١٢ ألف ليرة وأن اللحام بعد ارتفاع سعر الخروف الحي لا يستطيع البيع بأقل من هذه الأسعار مبيّن أن كيلوغرام اللبنة الزهرة تجاوزت ٦٥٠٠ ليرة في حين تباع بشرحتها بسعر ٥٥٠٠ ليرة، مشيراً إلى وجود جمود

المجتعون عن أي خراف للتسمين يكون الحديث عندما يكون وزن الخروف قد تجاوز الستين أو وصل إلى السبعين كيلوغراماً ويتم السماح بنقلها من محافظة ريف دمشق إلى خارجها عبر البئبان الجمركي الذي يستخدم ذريعة تهريب من خلالها خراف العواس.

وأشار رئيس الجمعية إلى تكرار هذه المطالبة أمام كل الجهات الرسمية وفي الاجتماعات معها مؤكداً أن كيلوغرام الخروف الحي في السوق المحلي يقدر بأربع دولارات بينما

المحافظة مادياً إضافة إلى جمعها محال تجار الجملة من لحام العاصمة في منطقة واحدة، ما يسهل مراقبة اللحوم وعمليات الذبح كما أنه سيؤثر في أسعار اللحوم انخفاضاً ويمنع عمليات الغش من ذبح إناث العواس والقطيمة.

ورداً على سؤال «الوطن» عن ارتفاع أسعار اللحوم أوضح اللحامون أن السبب وراء ارتفاع أسعار الخروف تهريبه إلى خارج القطر مبيّن أن سعر كيلو الخروف الحي وصل إلى ٢٠٠٠ ليرة وأن الحل يكون بمنع التهريب وتساءل